الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/WP/L.112
3 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة الثانية والأربعون، الجزء الثاني

جنيف، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال

استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

البرنامج ١٠- التجارة والتنمية

١- الهدف الرئيسي من هذا البرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية هو تعظيم فرص التنمية للبلدان النامية ومساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعزز فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة.

٢- ولقد كانت خطة عمل بانكوك، خلال فترة السنوات الأربع التي تلت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد بمثابة خطة أساسية شاملة لعمل المنظمة ستظل الموجِّه لعمل الأونكتاد في السنوات القادمة. لقد أتاح الأونكتاد الحادي عشر فرصة لتحديد التطورات والقضايا الجديدة في مجال التجارة والتنمية منذ مؤتمر بانكوك، وللتوصل إلى فهم أفضل للتفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهة، والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة ثانية. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في المساعدة في ضمان هذا التماسك. وكان العمل من أجل بلوغ هذه الغاية هو الهدف الشامل لمؤتمر ساو باولو والأعمال التي اضطلعت بها المنظمة عقب المؤتمر.

٣- ولقد أتاح الأونكتاد دائماً، منذ إنشائه، منطلقاً للنظر عن كثب في ما تواجهه البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من تحديات ذات صلة بالتجارة والتنمية. وقد أسهم الأونكتاد، من خلال الأركان الرئيسية الثلاثة لعمله، ألا وهي بناء التوافق في الآراء، والبحث وتحليل السياسات، والمساعدة

التقنية، في التوصل إلى فهم أفضل لعملية التنمية والعوامل التي تسهم في حدوث نمو اقتصادي غير متكافئ في البلدان النامية. وسيجري مواصلة وتعزيز التنسيق وأوجه التآزر فيما بين هذه المجالات الثلاثة لعمل الأونكتاد. وسيجري تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد من أجل ضمان جودة البحوث والتحليلات الضرورية لمعالجة القضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وستؤدي نتائج هذه التحليلات إلى دعم وتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال بناء التوافق في الآراء والتعاون التقني. وفي جميع مجالات العمل هذه، سيجري إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً. كما ينبغي تعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من خلال تنفيذ ومتابعة استراتيجية التعاون التقني الجديدة التي أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين.

٤- ويُتوقع من الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يُسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً. وهو سوف يسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، كما سيُسهم في متابعة الاستعراض الشامل الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ لسير هذا التنفيذ. وسوف يسهم في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وبرنامج عمل المآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، بما في ذلك النتائج التي خلص إليها الاستعراض الذي أجراه في موريشيوس. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في تعزيز تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

٥- وسيقوم مركز التجارة الدولية بتكملة جهود الهيئتين الأم، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بتركيز أنشطته للتعاون التقني على دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما قطاعات الأعمال التجارية فيها، لبناء القدرات اللازمة لتحقيق إمكاناتها الكاملة لتنمية الصادرات وتحسين عمليات الاستيراد حتى يتسنى لها أن تنافس في السوق الدولية. ويقدم الدعم لبناء القدرات عن طريق نشر المعلومات، والتدريب، والخدمات الاستشارية. أما الجهات المستفيدة الرئيسية من هذه المساعدة التقنية فهي مؤسسات القطاعين العام والخاص والشبكات المؤسسية التي تقدم خدمات متخصصة في مجال دعم التجارة لقطاعات التصدير في البلدان الشريكة. وفي حين أن الشركاء الرئيسيين في هذا التعاون التقني هم الشبكات الوطنية لمؤسسات دعم التجارة المعنية بالقدرة على المنافسة الدولية لقطاع المشاريع الصغيرة الحجم. وتولى الأولوية في ذلك لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

٦- وسوف يضطلع الأونكتاد بمسؤولية البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما سيتولى مركز التجارة الدولية مسؤولية البرنامج الفرعي ٦[(١)].

---

(١) قام الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية باستعراض البرنامج الفرعي ٦ ومن ثم لم يدرج في هذه الوثيقة.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

ألف – العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية تفضي إلى دعم النمو المستدام وإلى خفض الفقر في البلدان النامية، على أساس سرعة تراكم رأس المال وزيادة المكتسبات من العولمة، في ضوء زيادة الترابط بين الأنظمة التجارية والمالية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والحاجة إلى اتساقها.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم خيارات السياسات العامة وآثارها على التعجيل بخطى النمو وزيادة استقراره والحد من الفقر في البلدان النامية نتيجة للدعوة إلى اتباع سياسات معينة؛	(أ) `١` عدد تصديقات الدول الأعضاء على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة واعترافها بنتائج البحوث؛
(ب) إحراز تقدم صوب إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية بتحسين إدارة الديون وتخفيف عبء الديون عند الاقتضاء؛	(ب) `١` عدد المؤسسات التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ `٢` زيادة عدد البلدان التي تحسنت مواقف ديونها الخارجية أو حصلت على التزامات دولية لهذه الغاية؛
(ج) تحسن الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لاتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التجارة والسياسات المالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية؛	(ج) عدد الطلبات الواردة من المستخدمين الخارجيين من أجل الحصول على المنشورات الإحصائية والمواد الإعلامية بالصيغتين الإلكترونية والمطبوعة<
(د) تهيئة بيئة أفضل في مجال السياسات العامة والبيئة المؤسسية، وتدعيم التعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني عن طريق تعزيز أنشطة الأونكتاد في ميدان الموارد الملائمة.	(د) عدد ما يتخذ من تدابير السياسات العامة والتدابير التشريعية ومبادرات التعاون الدولي.

الاستراتيجية

٧- تتولى شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مسؤولة تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيركز هذا البرنامج الفرعي في أعماله على: تعيين الاحتياجات المحددة والتدابير الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية الكلية من حيث أثرها على التنمية؛ والمساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية من جهة، والسياسات الإنمائية الوطنية من جهة أخرى؛ ودعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات إنمائية تتلاءم مع تحديات العولمة. وسيتم السعي إلى تحقيق الهدف عن طريق الدعوة إلى اتباع سياسات تستند إلى ما يلي: (١) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمستقبلية الطابع في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية بعين الاعتبار؛ و(٢) صياغة توصيات تتعلق بالسياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛ و(٣) مواصلة بناء توافق الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛ و(٤) بناء القدرات دعما لتلك السياسات، بما في ذلك التدابير المتصلة بالتمويل الخارجي والديون. وسيجري نشر تقارير البرنامج الفرعي ووثائقه على أوسع نطاق ممكن بالارتباط الوثيق مع توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وعقد حلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتعاون التقني، خاصة في مجال إدارة الديون؛ وتقديم الخدمات الإحصائية والإعلامية بوصفها أدوات لمقرري السياسات ودعما لبرنامج عمل الأونكتاد؛ وتقديم مساعدة خاصة للشعب الفلسطيني.

باء – تنمية أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا ومشاركة البلدان الأفريقية التامة في الاقتصاد العالمي وإدماجها الناجح فيه.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتاحة في مجال السياسات العامة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد؛	(أ) زيادة عدد تصديقات الدول الأفريقية على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة؛
(ب) زيادة الإفادة من الخدمات المقدمة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بأفريقيا.	(ب) زيادة عدد الطلبات من أجل الحصول على المساعدة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات المماثلة.

الاستراتيجية

٨- يندرج هذا البرنامج الفرعي في إطار مسؤولية مكتب المنسق الخاص لأفريقيا التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وسيجري البرنامج الفرعي بحثاً تحليلياً لتحديد المسائل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في أفريقيا، كما سيضطلع بدور الدعوة من أجل التشجيع على توافق الآراء في المجتمع الإنمائي الدولي بشأن تدابير السياسات العامة التي تعالج المشاكل الإنمائية لأفريقيا على أفضل وجه. وسترتبط نتيجة البحث على نحو وثيق بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات بغرض تدعيم بناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

هدف المنظمة: كفالة المكاسب الإنمائية الناجمة عن تزايد تدفقات الاستثمار الدولي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والناتجة عن تزايد قدرة المشاريع المحلية في هذه البلدان على المنافسة دوليا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة القدرات على الصعيد الوطني لمناقشة مسائل الاستثمار الدولي وأبعادها الإنمائية؛	(أ) عدد مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يوضحون تحسّن قدرتهم على مناقشة المسائل المتصلة بالاستثمار الدولي والتفاوض بشأنها؛
(ب) الفهم الأفضل لبيئة السياسات التي تؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والاستفادة منهما والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية؛	(ب) عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تضعها الدول الأعضاء في الاعتبار؛
(ج) تحسين الفرص أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تعميق الصلات بين الشركات المحلية والأجنبية وتحسين تفهّم المسائل الناشئة في معايير المحاسبة والإبلاغ، ومسؤولية الشركات، والشفافية، وسلامة الممارسات المتبعة في الشركات.	(ج) النسبة المئوية للبلدان التي تشير إلى أن ما قدمه لها الأونكتاد من نصح بصدد السياسات ومساعدة تقنية كان مفيداً في وضع السياسات التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية لمشاريعها.

الاستراتيجية

٩- ينفذ هذا البرنامج الفرعي في إطار مسؤولية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وسيعمل البرنامج على تحقيق هدفه بالسعي إلى تحسين فهم المسائل وخيارات السياسات العامة في مجال الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا. وسيواصل تعزيز دوره بوصفه المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليل الشامل للاستثمار الدولي. وسيركز البرنامج الفرعي على البعد الإنمائي للاستثمار الدولي وتدفقات التكنولوجيا، والتداخل بين العمليات العالمية ووضع السياسات الوطنية، والتكامل بين سياسات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وسيهدف البرنامج الفرعي أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بناء على طلبها، في مجال وضع سياسات متكاملة وتنفيذها، والمشاركة في المناقشات والمفاوضات ذات الصلة بالاستثمار الدولي. ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاستجابة للتغيرات التكنولوجية عن طريق عمليات استعراض العلم والتكنولوجيا والتشجيع على نقل التكنولوجيا والابتكارات.

البرنامج الفرعي ٣: التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية في مجال السلع والخدمات وتعزيز مساهمة قطاع السلع الأساسية في العملية الإنمائية من أجل الاندماج الفعال والمفيد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين فهم قدرة البلدان النامية على تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة وصياغتها وتنفيذها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية وتعزيزها وتحسين القدرة على التصدي لتحديات النفاذ إلى الأسواق وشروط دخول صادرات البلدان النامية؛	(أ) `١` زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية ونظام التجارة الدولية؛ `٢` عدد التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة التي وضعتها الدول الأعضاء في الاعتبار؛
(ب) تدعيم قاعدة البيانات التحليلية والإحصائية والإعلامية فيما يتعلق بالتجارة واتخاذ القرارات ذات الصلة بالتجارة على الأصعدة بالوطنية والإقليمية والدولية؛	(ب) زيادة عدد المستخدمين والمشتركين في نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية؛
(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج إنتاج وتجارة السلع الأساسية في التنمية؛	(ج) عدد البلدان التي يحرز فيها تقدم كبير في مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية؛

(د) تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك ومعالجتها وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات التجارية المقيدة؛	(د) عدد البلدان التي تحرز تقدما في وضع التشريعات المتعلقة بالمنافسة أو حماية المستهلك، وذلك تحديدا عن طريق وضع الصكوك القانونية أو اعتمادها أو تنقيحها، أو عن طريق التدابير الرامية إلى إنفاذ تطبيقها؛
(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على متابعة التجارة وأهداف السياسة التجارية وكذلك أهداف التنمية المستدامة، على نحو متداعم في سياق النظام التجاري الدولي.	(هـ) عدد الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية للتوفيق بين السياسة التجارية وبين أهداف التنمية المستدامة في المناقشات والمفاوضات الدولية أو عن طريق اتخاذ تدابير سياسات عامة محددة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

الاستراتيجية

١٠- تعهد المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي إلى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. وسيعمل البرنامج الفرعي على تحقيق هدفه عن طريق مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، على الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص المتاحة، مما يؤدي إلى تعظيم مكاسبها من التجارة الدولية في السلع والخدمات ومن الأسواق الدولية للسلع الأساسية. وسيقوم البرنامج برصد وتحليل تطور النظام التجاري الدولي وسوق السلع الأساسية مع مساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها للمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية ووضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، وإيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نموا. وسوف يتيح البرنامج منتدى للمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وبناء توافق الآراء بشأن المسائل الجوهرية والناشئة في التجارة الدولية، والسلع الأساسية والتجارة في الخدمات والقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة الدولية. وسيجري التركيز بصفة خاصة على التداخل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، والاتساق بين العمليات العالمية/الإقليمية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، ووضع مقاييس إنمائية ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتجارة والأفضليات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسيوفر البرنامج الفرعي دفعة جديدة للتعاون الدولي والشراكة في تنمية السلع الأساسية، والتنويع، والتمويل المرتبط بالسلع الأساسية، وإدارة المخاطر. كما سيواصل البرنامج عمله في المسائل الشاملة المتعلقة بما يلي: التجارة والفقر؛ والتجارة ونوع الجنس؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة والمسائل الأخرى المتعلقة بالعولمة. وستوفر أنشطة بناء القدرات بعدة طرق منها البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية والإطار المتكامل.

البرنامج الفرعي ٤: الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تحسين قدرتها على المنافسة في التجارة الدولية عن طريق خدمات فعالة ومأمونة لدعم التجارة، وتحسين وزيادة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات وتنمية القدرات التدريبية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين الجوانب الإجرائية لتجارة البلدان النامية بطرق عدة منها تعزيز فعالية النقل وتيسير التجارة والجمارك والإطار القانوني؛	(أ) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتحسين فعالية النقل وتيسير التجارة؛
(ب) النهوض بوعي البلدان النامية بالخيارات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفهم هذه الخيارات؛	(ب) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
(ج) تعزيز القدرة على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار والخدمات الداعمة للتجارة.	(ج) النسبة المئوية لعدد المدربين الذين مارسوا التدريب بنجاح.

الاستراتيجية

١١- هذا البرنامج الفرعي يدخل ضمن مسؤولية شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. ولبلوغ الهدف، سيوخى البرنامج الفرعي توسيع فرص الاستعانة بالمعلومات والمعارف وزيادة القدرة على ذلك. وسيركز البرنامج الفرعي بوجه خاص: على خدمات دعم التجارة، مثل كفاءة النقل، وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية، والتطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وتطوير قدرات المؤسسات التجارية والتدريبية. وسيسعى إلى بلوغ الهدف من خلال (١) البحث والتحليل في الوقت المناسب وعلى أساس مستقبلي؛ و(٢) وضع توصيات بشأن السياسات لرسم الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويات الوطني والإقليمي، والدولي؛ و(٣) تعزيز الحوار لبناء توافق الآراء، و(٤) تقديم الدعم التقني، و(٥) بناء القدرات التجارية في مجالي النقل ومؤسسات التدريب. وستنشر على نطاق واسع التقارير والوثائق المتعلقة بالبرنامج الفرعي وذلك بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب ومعظم حلقات العمل على المستويين الوطني والدولي، حسب الاقتضاء، ومع الاعتماد على المعارف المكتسبة من خلال أنشطة التعاون التقني.

البرنامج الفرعي ٥: الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والمشاكل والتحديات الخاصة ذات الصلة التي تواجهها بلدان العبور النامية

هدف المنظمة: التشجيع على إدماج وإشراك أقل البلدان نمواً على نحو تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي وتيسير إخراجها التدريجي والسلس من قائمة أقل البلدان نمواً والاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وذلك وفقاً لبرنامج عمل ألماآتي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات والمشاكل الخاصة ذات الصلة التي تواجهها بلدان العبور النامية وكذلك الاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلياً؛	(أ) زيادة عدد الإجراءات المتعلقة بالسياسات الموافق عليها والموصى بها من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها؛
(ب) تحسين دمج السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛	(ب) عدد البلدان التي تبذل جهوداً من أجل إدخال سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خطتها الإنمائية الوطنية؛
(ج) زيادة الفهم التحليلي للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً والقيام ببحوث وتحليل السياسات العامة من أجل دعم أقل البلدان نمواً بما في ذلك عن طريق نشر التقرير عن أقل البلدان نمواً سنوياً؛	(ج) حسن توقيت الأعمال التحليلية التي جرى الاضطلاع بها ونوعيتها وأهميتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً، كما يتضح من التصديقات على التوصيات الخاصة بالسياسات العامة واعتراف أقل البلدان نمواً بنتائج البحوث؛
(د) زيادة تسخير التعاون الدولي لأغراض تحسين النقل العابر لصالح تجارة البلدان غير الساحلية النامية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية؛	(د) عدد البلدان غير الساحلية التي تحرز تقدما في تحسين اتفاقاتها بشأن النقل العابر، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وغيرها من إجراءات تيسير التجارة؛
(هـ) المساهمة في متابعة الاجتماع الدولي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في عام ٢٠٠٥؛	(هـ) الانتهاء من إعداد المساهمات في هذه المتابعة في الوقت المناسب.

الاستراتيجية

١٢- هذا البرنامج الفرعي يتولى مسؤولية البرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولبلوغ الهدف المذكور أعلاه، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز الأعمال المتعلقة بالمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك المشاكل والتحديات الخاصة ذات الصلة التي تواجهها بلدان العبور النامية فضلاً عن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً. وسيركز البرنامج الفرعي جهوده على النهوض بالقدرات البشرية والمؤسسية في هذه البلدان عن طريق إجراء البحوث وتحليل السياسات؛ وتقديم مقترحات بشأن السياسات استناداً إلى هذه التحليلات؛ وتيسير مناقشة الهيئات الحكومية

الدولية للمسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك وضع أقل البلدان نمواً وإخراجها التدريجي والسلس من قائمة أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يواصل أيضاً بحث أسباب انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وأوجه الارتباط بين التجارة والنمو والحد من الفقر بهدف استبانة الحلول الطويلة الأجل لهذه المشاكل وينبغي أن يجري الاضطلاع بهذا التحليل سنوياً من خلال التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً. وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على تقديم المساعدة التقنية تبعاً للاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛ وتنسيق الأنشطة ذات الصلة التي يقوم بها الأونكتاد لصالح هذه البلدان في إطار التعاون التقني؛ والمشاركة في إطار التجارة المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وهكذا فإن البرنامج الفرعي سيساهم في برامج العمل الشاملة الثلاثة الخاصة بهذه البلدان وهي برنامج العمل الخاص بالعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج علم ألمآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج الاستعراض الذي أجراه الاجتماع الدولي الذي عقد في موريشيوس.

الولايات التشريعية

تنطبق الولايات الواردة أدناه على البرامج الفرعية من ١ إلى ٥:

TD/386 خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

TD/387 إعـــلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية؛ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

TD/L.382 الأونكتاد الحادي عشر – روح مؤتمر ساو باولو

TD/410 توافق آراء ساو باولو

خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS-03/Geneva/Doc/5-E)

إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية (WT/MIN(01)DEC/1)

قرارات الجمعية العامة

٥٥/٢ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٥٥/١٨٢ العقد الدولي للتجارة والتنمية

٥٥/٢٧٩ برنامج عمل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٥٦/٢١٠ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٥٧/٢٤٠ تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

٥٧/٢٥٣ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥٧/٣٠٠ تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

٥٨/١٧٢ الحق في التنمية

٥٨/١٩٧ التجارة الدولية والتنمية

٥٨/٢٠٠ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٠١/٥٨	برنامج عمل الألمآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر
٢٠٢/٥٨	النظام المالي الدولي والتنمية
٢٠٣/٥٨	أزمة الديون الخارجية والتنمية
٢٠٤/٥٨	السلع الأساسية
٢١٣/٥٨	مواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٢٠/٥٨	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢٢٢/٥٨	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
٢٢٥/٥٨	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢٢٨/٥٨	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
٢٣٠/٥٨	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٢٣٣/٥٨	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

- - - - -